أثر المعنى في بناء القاعدة النحوية: اشتراطات النحاة في ما ينصب الفعل المضارع بـ (أن) مضمرة أنموذجا

The Role of Meaning in Constructing Arabic Grammatical Rules: Grammarians' Conditions for Subjunctivizing the Present Tense Verb with an Implicit "An" as a Model

د. أمين علي دهب: أستاذ مساعد في علوم اللغة العربية (المجلس الإفريقي الملغاشي للتعليم العالي)، وعضو هيئة التدريس بكلية الآداب والفنون والعلوم الإنسانية، جامعة دوبا – تشاد.

***Dr. Amine Ali Dahab**: Assistant Professor of Arabic Linguistics (African and Malagasy Council for Higher Education – CAMES), and Faculty Member at the Faculty of Arts, Humanities and Social Sciences, University of N'Djamena, Chad.*

Email: aminealidahab@gmail.com

Orcid: 0009-0004-3553-0850

DOI https://doi.org/10.56989/benkj.v6i10.2137

تاريخ الاستلام: 2026-08-10 تاريخ القبول: 2026-09-15 تاريخ النشر 2026-10-01

المستخلص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر المعنى في بناء القاعدة النحوية العربية، من خلال تحليل ظاهرة نصب الفعل المضارع بـ(أنْ) المضمرة وجوبًا، وينطلق من إشكالية مركزية تتعلق بطبيعة العامل في نصب الفعل المضارع: أهو الحرف نفسه، أم (أنْ) المضمرة، أم أن المعنى والسياق هما المحددان الرئيسان للحكم النحوي؟ واعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الاستقرائي، والمنهج الدلالي، وذلك من خلال تتبع الشواهد القرآنية والشعرية وتحليل آراء النحاة، ولا سيما البصريين والكوفيين، في هذه الظاهرة. وقد أظهر التحليل أن الخلاف بين المدرستين لا يتعلق بأصل الحكم الإعرابي، وإنما يتمحور حول تفسير آلية العمل النحوي وتوجيهه. وتوصل البحث إلى أن المعنى والسياق يؤديان دورًا أساسيًا في توجيه الحكم النحوي؛ إذ يغلب على البصريين الاعتماد على التقدير النحوي، بينما يميل الكوفيون إلى إسناد العمل إلى الأدوات مباشرة، وفقًا للاستخدام والسماع. كما أبرز البحث تعدد وظائف الأدوات النحوية وتداخلها الدلالي، مما يعكس مرونة النظام النحوي العربي وارتباطه الوثيق بالدلالة. ويخلص البحث إلى أن العلاقة بين المعنى والبنية النحوية علاقة تكاملية، وأن فهم القاعدة النحوية لا يكتمل إلا في ضوء السياق الدلالي الذي يسهم في تحديد توجيه الإعراب والعامل النحوي.

الكلمات المفتاحية: المعنى النحوي، القاعدة النحوية، السياق اللغوي، اشتراطات النحاة، المعنى والاعراب.

Abstract:

This study aims to examine the impact of meaning on the formation of the Arabic grammatical rule by analyzing the phenomenon of the subjunctive mood of the present tense verb governed by the obligatorily implicit particle "an" (أنْ). The study addresses a central question concerning the nature of the grammatical operator responsible for assigning the subjunctive case to the present tense verb: Is it the preceding particle itself, the implicit "an" (أنْ), or are meaning and context the principal determinants of the grammatical judgment? The study adopts the descriptive-analytical, inductive, and semantic approaches by examining Qur'anic and poetic evidence and analyzing the views of grammarians, particularly those of the Basran and Kufan schools, regarding this phenomenon. The analysis demonstrates that the disagreement between the two schools does not concern the fundamental grammatical ruling itself, but rather centers on the interpretation and explanation of the mechanism of grammatical operation. The study concludes that meaning and context play a fundamental role in directing grammatical judgments. The Basran school tends to rely on grammatical estimation, whereas the Kufan school tends to attribute the grammatical operation directly to the particles based on usage and transmitted evidence. The study also highlights the multiplicity of functions of grammatical particles and their semantic interaction, reflecting the flexibility of the Arabic grammatical system and its close connection with semantics. It concludes that the relationship between meaning and grammatical structure is complementary, and that a full understanding of grammatical rules can only be achieved in light of the semantic context, which contributes to determining grammatical analysis and the governing operator.

Keywords: grammatical meaning, Arabic grammar, linguistic context, grammarians' conditions, meaning and syntax.

المقدمة:

تُعدّ اللغة العربية من أكثر اللغات دقةً في بناء العلاقات بين اللفظ والمعنى، إذ لا يمكن فهم تركيبها النحوي بمعزل عن دلالته السياقية، بل تتداخل البنية الإعرابية مع المعنى في تشكيل الحكم النحوي وتحديد العامل. ومن هنا تبرز أهمية دراسة أثر المعنى في بناء القاعدة النحوية بوصفها قضيةً مركزيةً في الدرس النحوي العربي، تتجلى في عدد من المسائل التي اختلف فيها النحاة، ولا سيما بين المدرستين البصرية والكوفية.

ويُعدّ باب نواصب الفعل المضارع بـ(أنْ) المضمرة وجوبًا من أبرز المواطن التي يتجلى فيها هذا التداخل بين المعنى والعمل النحوي؛ إذ تتعدد الأدوات التي تنصب الفعل المضارع، مثل: لام الجحود، و«حتى»، وفاء السببية، وواو المعية، وغيرها من الأدوات التي لا تعمل بذاتها عند جمهور البصريين، وإنما يكون نصب الفعل بعدها بتقدير (أنْ) المضمرة، في حين ذهب الكوفيون إلى إسناد العمل إلى هذه الأدوات مباشرةً.

وللإجابة عن هذه الإشكالية، يعتمد البحث المنهج التحليلي المقارن، من خلال دراسة نماذج مختارة من أدوات نصب الفعل المضارع، وتحليل أقوال النحاة ومناقشة توجيهاتهم بشأنها، واستجلاء أثر المعنى والسياق في توجيه الحكم النحوي وتحديد العامل، بما يكشف عن طبيعة العلاقة التكاملية بين البنية النحوية والدلالة في بناء القاعدة النحوية العربية.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة هذا البحث في الكشف عن طبيعة العلاقة بين المعنى اللغوي والبنية الإعرابية في بناء القاعدة النحوية العربية، وذلك من خلال دراسة ظاهرة نصب الفعل المضارع بـ(أنْ) المضمرة وجوبًا بعد عدد من الأدوات، منها: لام الجحود، و«حتى»، وفاء السببية، وواو المعية، و«أو»، في ضوء اختلاف آراء النحاة، ولا سيما بين المدرستين البصرية والكوفية، بشأن تحديد العامل الحقيقي في نصب الفعل المضارع. وتنبع المشكلة الرئيسة للبحث من محاولة الوقوف على مدى تأثير المعنى والسياق في توجيه الحكم الإعرابي وتحديد العامل النحوي.

ينطلق البحث من تساؤل أساسي مفاده: إلى أي مدى يسهم المعنى في تحديد العامل النحوي في نواصب الفعل المضارع؟ وهل يمكن فصل الدلالة عن الإعراب في هذه المسائل، أم أن العلاقة بينهما علاقة تكامل لا انفصال فيها؟

تندرج تحت السؤال الرئيس مجموعة تساؤلات فرعية:

1. ما العلاقة بين المعنى النحوي والعمل الإعرابي في نصب الفعل المضارع؟

2. كيف فسّر البصريون والكوفيون هذه الظاهرة؟ وما أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما؟
3. ما أثر السياق في تحديد نوع النصب أو الرفع بعد هذه الأدوات؟
4. إلى أي مدى يمكن اعتبار المعنى أساسًا في بناء القاعدة النحوية؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في إبراز طبيعة العلاقة بين الدلالة والمعالجة النحوية، وبيان أثر اختلاف التوجيه الدلالي في اختلاف الحكم الإعرابي، فضلًا عن تحليل الأسس التي قامت عليها آراء بعض النحاة في توجيه الظواهر النحوية محل الدراسة، والكشف عن مدى انعكاس هذه الآراء على بناء القاعدة النحوية العربية وتوجيهها. كما يسعى البحث إلى بيان الدور الذي يؤديه المعنى والسياق في تحديد العامل النحوي وتفسير الحكم الإعرابي، بما يعزز فهم العلاقة التكاملية بين البنية النحوية والدلالة في النظام اللغوي العربي.

أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار هذا الموضوع نظرًا إلى أهمية العلاقة بين المعنى والقاعدة النحوية في اللغة العربية، إذ يتضح أن كثيرًا من القواعد النحوية لا يمكن فهمها فهمًا دقيقًا بمعزل عن السياق الدلالي الذي ترد فيه، وأن المعنى يؤدي دورًا مهمًا في توجيه البنية النحوية وتحديد الحكم الإعرابي. كما أن مسألة نصب الفعل المضارع بـ(أنْ) المضمرة بعد بعض الأدوات النحوية تُعد من القضايا التي أثارت اختلافًا بين النحاة، ولا سيما بين المدرستين البصرية والكوفية، مما يجعلها مجالًا خصبًا للدراسة والتحليل والمقارنة بين آرائهم وتوجيهاتهم النحوية. ويُضاف إلى ذلك أن دراسة هذه المسألة تبرز دور المعنى والسياق في توجيه الإعراب وتفسير الظواهر النحوية، وتساعد على الكشف عن الأسس التي اعتمد عليها النحاة في بناء قواعدهم وتفسير الأحكام الإعرابية. كما تسهم دراسة هذه المسائل في إبراز مرونة النظام النحوي في اللغة العربية، وقدرته على التفاعل مع اختلاف السياقات والمعاني، بما يعزز الفهم المتكامل للعلاقة بين البنية النحوية والدلالة.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

1. بيان أثر المعنى في بناء القاعدة النحوية في باب نصب المضارع بـ(أن) المضمرة وجوبًا.
2. توضيح وظيفة كل من: لام الجحود، حتى، فاء السببية، واو المعية، وأو في العمل النحوي.
3. الكشف عن أوجه الاتفاق والاختلاف بين البصريين والكوفيين في تعليل هذه الظواهر.
4. إبراز دور السياق اللغوي في تحديد الإعراب والمعنى.
5. الوصول إلى تصور شامل يربط بين الدلالة النحوية والتوجيه الإعرابي في العربية.

حدود البحث:

1. الحدود الموضوعية: يقتصر على دراسة نصب الفعل المضارع بـ(أنْ) المضمرة وجوبًا بعد لام الجحود، و«حتى»، وفاء السببية، وواو المعية، و«أو».
2. الحدود العلمية: يركّز على آراء النحاة (البصريين والكوفيين)، دون التوسع في دراسة المدارس النحوية اللاحقة إلا عند الحاجة.
3. الحدود التطبيقية: يعتمد على الشواهد القرآنية والشعرية والنحوية الأساسية، دون استقصاء جميع النصوص.

منهج البحث:

اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال عرض الظواهر النحوية وشرحها وتحليلها، والمنهج الاستقرائي، عبر تتبع الشواهد القرآنية والشعرية واستنباط القواعد منها، والمنهج الدلالي، لإبراز أثر المعنى والسياق في توجيه الحكم النحوي.

هيكل البحث:

يتكوّن هيكل البحث من مقدمة وعرض وخاتمة، اشتملت المقدمة على أساسيات البحث، واحتوى العرض على الأدوات التي تعمل على نصب الفعل المضارع بـ(أنْ) مضمرة وجوبًا، وهي: لام الجحود، و«حتى»، وفاء السببية، وواو المعية، و«أو»، مع التركيز على الدلالات التي أحدثت فروقًا في الإعراب، وهي: الأمر، والنهي، والدعاء، والاستفهام، والعرض، والتحضيض، والتمني. وخُتم البحث بالنتائج والتوصيات وقائمة المصادر والمراجع.

أولا: لام الجحود:

هي اللام الملازمة للجحود، والمراد بالجحود هنا: النفي مطلقًا، وهو مصدر «جحده جحدًا وجحودًا»، وأصله الإنكار مع العلم؛ فهو من إطلاق الخاص وإرادة العام، فيكون مجازًا مرسلًا علاقته الخصوص. وتسمى لام النفي؛ لأنها تأتي بعد ما يفيد النفي، والمراد: بعد «كان» المنفية ومشتقاتها، أي بعد: «ما كان»، أو «لم يكن»، أو «غير كائن»، وما أشبه ذلك (ابن السراج، 1988، ج1، ص128).

وضابط لام الجحود: أن تكون هي الواقعة بعد «كان» المنفية بـ«ما»، أو بعد «يكن» المنفية بـ«لم». فمثال النفي بـ«ما» قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾ (سورة الأنفال، الآية: 33)، فما: نافية، وكان: فعل ماضٍ ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، والله: اسمها مرفوع بالضمة الظاهرة، واللام في «ليعذبهم» لام الجحود، و«يعذبهم»: فعل مضارع منصوب بـ«أنْ» مضمرة وجوبًا بعد لام الجحود، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره «هو» يعود على

لفظ الجلالة، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، والميم: علامة الجمع، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر «كان».

ومثال «يكن» المنفي بـ«لم» قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ قَدْ ضَلُّوا ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ (النساء: 167)، فـ«لم»: حرف نفي وجزم وقلب، و«يكن»: فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، وهو مجزوم بـ«لم» وعلامة جزمه السكون، وحُرِّك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، و«الله»: اسم «يكن» مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، واللام في «ليغفر» لام الجحود، و«يغفر»: فعل مضارع منصوب بـ«أنْ» مضمرة وجوبًا بعد لام الجحود، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره «هو» يعود على الله، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر «يكن»، و«لهم»: جار ومجرور متعلق بـ«يغفر»، والميم علامة الجمع. والمعنى مستقيم بدون وجود «كان» التي نفتها «ما»، ولذلك سُمّيت منفية؛ أي: عمل لها، وقد تُحذف «كان» قبل لام الجحود (ابن هشام الأنصاري، 2001، ج1، ص138)، كقول الشاعر:

فَمَا جَمْعٌ لِيَغْلِبَ جَمْعَ قَوْمِي** مُقَاوَمَةً وَلَا فَرْدٌ لِفَرْدِ

والمعنى: فما كان جمعًا.

آراء النحاة في مسألة لام الجحود:

ذهب الكوفيون إلى أن لام الجَحْدِ هي الناصبة بنفسها، ويجوز إظهار «أنْ» بعدها للتوكيد، نحو: «ما كان زيدٌ لأنْ يدخلَ دارك»، و«ما كان عمرو لأنْ يأكلَ طعامك». ويجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بلام الجحد عليها، نحو: «ما كان زيدٌ دارَك ليدخلَ»، و«ما كان عمرو طعامَك ليأكلَ».

حجتهم: قالوا: الدليل على أنها هي العاملة بنفسها، وجواز إظهار «أنْ» بعدها، لامُ كي. واستدلوا على جواز تقديم المنصوب على الفعل المنصوب بلام الجحد بما قال الشاعر:

لَقَدْ عَذَلَتْنِي أُمُّ عَمْرٍو وَلَمْ أَكُنْ ** مَقَالَتَهَا مَا كُنْتُ حَيًّا لِأَسْمَعَا

أي: «ولم أكن لأسمع مقالتها»، فَقُدِّم مفعول «لأسمع» عليه، وفيه لام الجحود، فدلّ ذلك على جوازه. وفيه أيضًا دليل على صحة ما ذهبنا إليه من أن لام الجحود هي العاملة بنفسها من غير تقدير «أنْ»؛ إذ لو كانت «أنْ» هاهنا مقدرةً، لكانت مع الفعل بمنزلة المصدر، وما كان في صلة المصدر لا يتقدم عليه (ابن هشام، 2001، ص138).

وذهب البصريون إلى أن الناصب للفعل «أنْ» مقدرة بعدها، ولا يجوز إظهارها، ولا يجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بلام الجحد عليها (الأنباري، 1988، ص72).

الخلاصة:

لام الجحود، أي: لام النفي، وهي المسبوقة بـ«ما» و«كان»، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾ (سورة البقرة، الآية: 143)، وكمثال المصنف: «أو لم يكن». والجحد لغةً: إنكار ما تعرفه، لا مطلق الإنكار، قال تعالى: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ﴾ (سورة النمل، الآية: 14). فكلٌّ من: «يُضيعَ»، و«يُعذّبَ»، و«يغفرَ» فعل مضارع منصوب بـ«أنْ» مضمرة وجوبًا بعد لام الجحود، والمصدر المؤول من الفعل المسبوك بـ«أنْ» المضمرة مجرور بلام الجحود، والجار والمجرور متعلق بمحذوف وجوبًا، هو خبر الفعل الناسخ، والتقدير: «ما كان الله مريدًا لإضاعة إيمانكم، ومريدًا لتعذيبهم، ولم يكن الله مريدًا لغفرانهم».

الاستنتاج:

يتبيّن من خلاف النحاة في لام الجحود أن المسألة تدور حول تحديد العامل في نصب الفعل: هل هو اللام نفسها أم «أنْ» المضمرة بعدها؟ فالكوفيون ذهبوا إلى أن اللام تعمل بنفسها في نصب المضارع، ولذلك أجازوا إظهار «أنْ» وتقديم معمول الفعل عليها، واستدلوا بالسماع الشعري. أما البصريون فذهبوا إلى أن العامل الحقيقي هو «أنْ» المضمرة بعد اللام؛ لذلك منعوا إظهارها ومنعوا تقديم ما يتعلق بالفعل عليها.

وعليه: فالخلاف بين المدرستين خلافٌ في التعليل والتقدير، لا في المعنى العام؛ إذ اتفقوا على وجود لام تختص بالنفي المؤكد ونصب المضارع بعدها، لكنهم اختلفوا في تفسير آلية العمل النحوي.

ثانيا: حتى ومعانيها وعملها:

هي الجارّة، والفعل المضارع بعدها منصوب بـ«أنْ» مضمرة وجوبًا، وشرط نصب المضارع بعد «حتى» الجارّة: أن يكون الفعل المضارع الواقع بعدها مستقبلًا بالنظر إلى زمن التكلم، وأن تكون بمعنى «إلى» الغائية، أو بمعنى «كي» التعليلية (المرادي، 1997، ص138).

وجاء في التسهيل: «حتى الداخلة على المضارع إما حرف بمعنى إلى أو كي، فيليها المضارع غاية لما قبلها أو مسببًا عنه، وينصب بأن مضمرة لكونه من تمام الكلام الذي قبلها. وإما حرف ابتداء بمنزلة الفاء، فتأتي بعد تمام الكلام، داخلة على جملة محصلة المعنى، مسببة عما قبلها، متصلة به، أو منقطعة عنه، فيليها المضارع مرفوعًا؛ لكونه مستأنفًا لم يدخل عليه ناصب ولا جازم» (ابن مالك، 1990، ص56).

ولا يخلو المضارع بعد «حتى» من أن يكون مستقبلًا، أو حالًا، أو ماضيًا، فإن كان مستقبلًا فهي حرف جر بمعنى «إلى» أو «كي»، والفعل بعدها منصوب بإضمار «أنْ»؛ ليكون معها اسمًا مجرورًا بـ«حتى»، وذلك قولك: «لأسيرنّ حتى تطلع الشمس»، أي: إلى أن تطلع الشمس، و«كلمته

حتى يأمر بشيء»، أي: كي يأمر، ولا يجوز كونها ابتدائية ورفع ما بعدها؛ لأنه غير محصل لكونه مستقبلًا.

وإذا كان المضارع بعد «حتى» حالًا، فهي حرف ابتداء، وما بعدها مرفوع؛ لأنه منقطع عما قبلها، فلم يدخل عليه ناصب ولا جازم، وذلك قولك: «سرت حتى أدخلها الآن»، و«مرض حتى لا يرجونه»، و«ضرب أمس حتى لا يستطيع أن يتحرك اليوم»، و«رأى مني عامًا أول شيئًا حتى لا أستطيع أن أكلمه العام بشيء» (ابن مالك، 1990، ص56).

حتى الابتدائية:

هي التي تدخل على جملة جديدة مستقلة عن الجملة التي قبلها في الإعراب، أي: ليست تابعة لها إعرابيًا، لكنها تتصل بها في معناها، ويتمثل هذا الاتصال في أن الجملة التي دخلت عليها «حتى» تكون غايةً ونهايةً للجملة التي سبقتها، مثل: «قرأت البحث حتى فهمت مضمونه»، فجملة «فهمت مضمونه» غاية القراءة في الجملة السابقة، وتعرب «حتى» هنا حرف ابتداء (الدسوقي، ص94).

حتى الجارة:

هي التي تجر ما بعدها، وهي نوعان: 1- الجارة للاسم الصريح. 2- الجارة للمصدر.

1- **حتى الجارة للاسم الصريح:** هي حرف جر أصلي يجر الاسم الظاهر الصريح، وتسمى «حتى» الغائية؛ لأن ما بعدها غاية لما قبلها، بمعنى أن ما بعدها يشترك في الحكم مع ما قبلها، مثل: «درست الكتاب حتى آخره»، فآخر الكتاب قد اشترك مع الكتاب في الحكم، وهو الدراسة.

2- **حتى الجارة للمصدر:** هي التي تدخل على المصدر المنسبك من «أنْ» المضمرة وجوبًا والفعل المضارع، وهي على معنيين:

- **الأول: الدلالة على انتهاء الغاية**، مثل: «لا أترك العمل حتى أكمله»، فإكمال العمل هو الغاية لعدم الترك، والفعل «أكمل» منصوب بـ«أنْ» مضمرة وجوبًا بعد «حتى»، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والمصدر المؤول من «أنْ» والفعل في محل جر بـ«حتى»، والتقدير: «حتى إكماله».
- **الثاني: الدلالة على التعليل**، وهي التي يكون ما قبلها سببًا وعلةً لما بعدها، مثل: «صِلْ أرحامك حتى تُثابَ من الله»، فصلة الأرحام سبب في وقوع الثواب (المالقي، ص84).

والفعل المضارع «تُثابَ» منصوب بـ«أنْ» مضمرة بعد «حتى»، والمصدر المؤول من «أنْ» والفعل في محل جر بـ«حتى»، والتقدير: «حتى الإثابة» (الدسوقي، ص94).

حتى العاطفة:

1- أن يكون المعطوف بها مفيدًا، مثل: «شربت ماء الكوز حتى آخره».
2- أن يكون العامل منصبًّا على المعطوف عليه والمعطوف، مثل: «شربت ماء الكوب حتى آخره».
3- أن يكون المعطوف جزءًا من المعطوف عليه أو شبيهًا بالجزء، والمقصود بشبه الجزء: ما كان من لوازم المعطوف عليه. مثال الجزء: «انصرف الحاضرون حتى الخدام»، ومثال الشبيه بالجزء: «أعجبني البحث حتى تنسيق السطور».
4- أن يكون المعطوف بها اسمًا، فلا يُعطف بها الفعل، ولا الحرف، ولا الجملة، وأن يكون الاسم صريحًا، فلا يُعطف بها المصدر المؤول (ابن هشام الأنصاري، 1998، ص62).

مواضع حتى الابتدائية:

1- تدخل على الجملة الفعلية التي فعلها ماضٍ، مثل: «قرأت الكتاب حتى فهمته».
2- تدخل على الجملة الفعلية التي فعلها مضارع دالّ على الحال، أي: الدال على الزمن الواقع أثناء التكلم، وهذه الحال هي المسماة بالحال الحقيقية، مثل: «أستمع إلى إرشادات المشرف حتى أدركُ ما يرنو إليه»، فزمن الإدراك هو الزمن الذي وقع فيه التكلم، والفعل بعدها مرفوع (المالقي، ص84).

وقد يكون الزمن حالًا ماضيةً، ولكن أثرها ممتد إلى زمن التكلم (ينظر: ابن هشام، 1998، ص67)، مثل: «اعتنى المعلمون بالطلاب حتى يجعلونهم قادة المستقبل»، فقد دخلت «حتى» الابتدائية على الفعل «يجعلون»، وهو مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون؛ وذلك لأن الحال الماضية ما زالت واقعة أثناء زمن التكلم، وهذه الحال هي المسماة بالحال المؤولة، أي: أولناها بالمضارع، مثل: «وضع الدستور حتى يحققُ مصالح المجتمع» (السيوطي، 1988، ص102).

3- تدخل على الجمل الاسمية، مثل: «الهدايا محبوبة حتى الأغنياء يحبونها».

حالات امتناع إضمار أنْ بعد حتى ورفع الفعل بعدها:

فإن كان الفعل بعدها حالًا، أو مؤولًا بالحال، امتنع إضمار «أنْ» وتعيّن رفع الفعل، نحو: «جئت حتى أدخلُ القاعةَ»، برفع الفعل «أدخلُ»، وهذه تسمى إرادة حكاية حال الدخول. ونظم بعضهم هذه القيود وهذا الضابط (العلايلي، ص94)، فقال:

تَرْفَعُ حَتَّى الْحَالَ أَوْ مُؤَوَّلًا ** بِهِ وَفَضْلِهِ مُسَبَّبًا عَلَي

مَا قَبْلَهُ كَحَتَّى لَا يَرْجُونَهُ ** يُخْبِرُ ذَا يَجْعَلُ فَاءَ دُونَهُ

وَمَا سِوَاهُ فَانْصِبَنْهُ أَبَدًا ** وَأَخْبِرْ بِكَيْ كَذَا إِلَى نِلْتَ الْهُدَى

تحليل المنظوم: «يُخبر» و«يختبر»، أي: تختبر «حتى» التي يرتفع بعدها الفعل المضارع، وتجعل الفاء موضعها، و«أخبر» التي ينتصب بعدها، وتجعل موضعها «كي».

الاستنتاج:

«حتى» حرفٌ متعدد الاستعمال، ويختلف عمله ومعناه بحسب السياق، لذلك لا تُفهم وظيفتها بمعزل عما بعدها:

- إذا دخلت على "**اسم ظاهر**"، فهي حرف جر يفيد الغاية بمعنى «إلى».
- وإذا دخلت على "**فعل مضارع مستقبل**"، فهي تعمل على نصب الفعل بـ«أنْ» مضمرة، وتفيد الغاية أو التعليل.
- وإذا دخلت على "**جملة حالية أو مستقلة**"، فهي حرف ابتداء، ويكون الفعل بعدها مرفوعًا.
- وقد تأتي "**عاطفة**" بشروط خاصة عندما يكون المعطوف جزءًا من المعطوف عليه.

ونستخلص من هذا الاستنتاج أن «حتى» أداة تربط ما قبلها بما بعدها، إما من حيث الغاية، أو التعليل، أو الاستئناف، ويحدد الإعراب بعدها نوع معناها في السياق.

آراء النحاة في مسألة حتى:

ذهب الكوفيون إلى أن «حتى» تكون حرف نصب ينصب الفعل من غير تقدير «أنْ»، نحو قولك: «أطع الله حتى يدخلك الجنة»، وتكون حرف خفض من غير تقدير خافض (السيوطي، 1988، ص103)، نحو قولك: «مطلته حتى الشتاء»، و«سوّفته حتى الصيف». **وحجتهم:** قالوا: إنما قلنا إنها تنصب الفعل بنفسها؛ لأنها لا تخلو: إما أن تكون بمعنى «كي»، كقولك: «أطع الله حتى يدخلك الجنة»، أي: كي يدخلك الجنة، وإما أن تكون بمعنى «إلى أن»، كقولك: «اذكر الله حتى تطلع الشمس»، أي: إلى أن تطلع الشمس. فإن كانت بمعنى «كي» فقد قامت مقام «كي»، و«كي» تنصب، فكذلك ما قام مقامها، وصار هذا بمنزلة واو القسم؛ فإنها لما قامت مقام الباء عملت عملها، وكذلك واو «رُبَّ» لما قامت مقامها عملت عملها، فكذلك هاهنا. وقلنا إنها تخفض الاسم بنفسها؛ لأنها قامت مقام «إلى»، و«إلى» تخفض ما بعدها، فكذلك ما قام مقامها (الأنباري، 1988، ج1، ص262).

وذهب البصريون إلى أنها في كلا الموضعين حرف جر، والفعل بعدها منصوب بتقدير «أنْ»، والاسم بعدها مجرور بها. **وحجتهم:** قالوا: إنما قلنا إن الناصب للفعل «أنْ» المقدرة دون «حتى»؛ لأننا أجمعنا على أن «حتى» من عوامل الأسماء، وإذا كانت من عوامل الأسماء فلا يجوز أن تُجعل من عوامل الأفعال؛ لأن عوامل الأسماء لا تكون عوامل الأفعال، كما أن عوامل الأفعال لا تكون عوامل الأسماء. وإذ ثبت أنه لا يجوز أن تكون عوامل الأسماء عوامل الأفعال، وجب أن يكون الفعل

منصوبًا بتقدير «أنْ»، وإنما وجب تقديرها دون غيرها؛ لأنها مع الفعل بمنزلة المصدر الذي يدخل عليه حرف الجر، وهي أم الحروف الناصبة للفعل المضارع؛ فلهذا كان تقديرها أولى من غيرها (الأنباري، 1988، ج1، ص263).

والذي يدل على أن الفعل بعد «حتى» منصوب بتقدير «أنْ» لا بها نفسها قول الشاعر:

دَاوَيْتُ عَيْنَ أَبِي الدَّهِيقِ بِمَطْلِهِ ** حَتَّى الْمَصِيفِ وَيَغْلُوَ الْعِقْدَانُ

فـ«المصيف» مجرور بـ«حتى»، و«يغلو» معطوف عليه؛ فلو كانت «حتى» هي الناصبة، لوجب ألا يجيء الفعل هاهنا منصوبًا بعد مجيء الجر؛ لأن «حتى» لا تكون في موضع واحد جارة وناصبة، والمعطوف يجب أن يكون على إعراب المعطوف عليه. فإذا لم يكن قبل «يغلو» فعل منصوب، وكان قبله اسم مجرور، عملت «أنْ» بعد الواو، ويجب أن يكون مجرورًا، وإذا وجب الجر بعد الواو، وجب أن يكون «يغلو» منصوبًا بتقدير «أنْ»؛ لأن «أنْ» مع الفعل بمنزلة الاسم، على ما بيّنا (الاستراباذي، 1993، ج2، ص194).

الاستنتاج:

يمكن استنتاج أن الخلاف بين الكوفيين والبصريين في عمل «حتى» يعود إلى اختلافهم في تفسير العامل الحقيقي في نصب الفعل المضارع بعدها؛ فالكوفيون يميلون إلى أن «حتى» عامل مستقل يعمل مباشرة في الاسم والفعل، فهي تنصب الفعل وتجر الاسم بحسب موقعها، مستدلين بالمعنى («كي»/«إلى أن») وبالقياس على حروف مشابهة تعمل بنفسها. والبصريون يرون أن «حتى» لا تعمل في الفعل بنفسها، بل يكون النصب بتقدير «أنْ» بعد «حتى»؛ لأنهم يقصرون عمل الحروف في الأفعال على ما ثبت اختصاصه بها، ويجعلون «حتى» في الأصل مختصة بالأسماء (العلايلي، ص67).

وبالتالي، فإن المسألة في جوهرها: هل العامل في نصب المضارع هو «حتى» نفسها أم «أنْ» المقدرة بعدها؟ والأقوى عند البصريين هو التعليل بالقياس والأصول، بينما عند الكوفيين يغلب اعتبار المعنى والسياق في إسناد العمل إلى «حتى».

ثالثا: فاء السببية:

سُمّيت فاء السببية؛ لأن ما قبلها سببٌ لما بعدها، أما واو المعية فهي التي تدل على أن ما قبلها مصاحبٌ لما بعدها، ومجتمعٌ معه في زمن واحد. ويتحقق ذلك في سياق الطلب الذي يشمل ثمانية أمور: الأمر، والنهي، والدعاء، والاستفهام، والعرض، والتحضيض، والتمني، والترجي؛ فهذه ثمانية، ومع النفي تصير تسعة (السيوطي، 1988، ج2، ص81). وقد جمعها بعضهم في قوله:

مُرْ وَادْعُ وَانْهَ وَسَلْ وَأَعْرِضْ لِحَضِّهِمُ ** تَمَنَّ وَأَرْجُ كَذَاكَ النَّفْيُ قَدْ كَمُلا

وتُضمَر «أنْ» لزومًا بعد فاء السببية في جواب الأمر، أو النهي، أو الدعاء بفعل أصيل في ذلك، أو الاستفهام الذي لا يتضمن وقوع الفعل، أو النفي المحض أو المؤول، أو العرض، أو التحضيض، أو التمني، أو الرجاء.

وهي حرف عطف في جميع مواضعها، ويقع بعدها المضارع على خمسة أوجه؛ لأنه إما أن يكون مشاركًا لما قبلها داخلًا في حكمه، وإما أن يكون مخالفًا لما قبلها خارجًا عن حكمه، وذلك إذا كان ما قبل الفاء غير واجب، وما بعدها إما مسببًا عنه غير مبني على مبتدأ محذوف، وإما مرتبًا عليه لإفادة نفي الجمع، وإما مرتبًا عليه لإفادة استئناف الإثبات بالأسماء (العلايلي، ص67).

فإذا قُصد بالمضارع بعد الفاء اشتراكه مع ما قبلها في حكمه، تبعه في الإعراب، كقولك: «زيد يأتيني فيحدثني»، و«أريد أن يأتيني فيحدثني»، و«إن تأتني فتحدثني أكرمك».

وإن قُصد به أنه مسبب مبني على مبتدأ محذوف، أو مرتب للاستئناف، رُفع، كقولك: «ما تأتيني فتحدثُني»، فترفع على جعل الإتيان سببًا للحديث، وتقديره: «فأنت تحدثني»، أو على استئناف إثبات الحديث بعد نفي الإتيان، على معنى: «وتحدثني الساعة».

وإن قُصد به أنه مسبب غير مبني على مبتدأ محذوف، أو مرتب لإفادة نفي الجمع، نُصب، كقولك: «ما تأتيني فتحدثَني»، فيُنصب على جعل الإتيان سببًا للحديث (السيوطي، 1988، ج2، ص104). وتقديره: «إن تأتني تحدثني»، أو على الترتيب لنفي الجمع بين الفعلين وإرادة معنى: «ما تأتيني محدثًا»، أي: قد تأتيني ولا تحدث.

ونصبه عند سيبويه بأنْ مضمرة، وما قبل الفاء في تأويل اسم معمول لفعل محذوف؛ ليصح العطف عليه، والتقدير: «ما كان منك إتيان فحديث»، فيصير الفعل على هذا التأويل بمعنى الاسم؛ ليدلوا على أحد المعنيين المذكورين، ولم يُظهروا «أنْ» بعد الفاء، كما لم يُظهروها بعد «أو» (الشاوي، 2001، ج3، ص51).

وقال الكوفيون: النصب بالفاء، والحجة عليهم أن الفاء لو كانت هي الناصبة لدخل عليها واو العطف وفاؤه، كما تدخل على واو القسم، ولجاز: «ما أنت بصاحبي فأكرمك وفأحدثك»، كما يجوز: «والله والرحمن لأفعلنّ»، فلما لم يجز ذلك عُلم أنها حرف عطف، وأُضمر بعدها العامل، كواو «رُبَّ» (ابن مالك، 1990، ج2، ص56).

ولا يطرد نصب المضارع بأنْ مضمرة بعد الفاء إلا في جواب نفي أو طلب، وهو الأمر، والنهي، والدعاء، والاستفهام، والعرض، والتحضيض، والتمني:

- **الأول – الأمر**

الأمر هو الطلب الصادر من العظيم لمن هو دونه (السيوطي، 1988، ج2، ص102)، نحو قول المشرف للطالب: «اكتبْ فتناقشَ» أو «وتناقشَ».

ونحو: «تعلّم النحو فيسلمَ لسانك»، فـ«يسلمَ»: الفاء فاء السببية؛ لأنها مسبوقة بفعل أمر، وهو «تعلّمْ»، و«يسلمَ» فعل مضارع منصوب بأنْ المضمرة وجوبًا بعد فاء السببية، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة (ابن مالك، 1990، ج2، ص56).

- **الثاني – الدعاء**

الدعاء هو الطلب الموجَّه من الصغير إلى العظيم، نحو: «ربِّ وفّقني فأعملَ صالحًا». فـ«ربِّ»: منادى حُذف منه حرف النداء، وتقديره: «يا رب»، وهو منصوب، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل الياء المحذوفة المستبدل عنها بالكسرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة؛ لأن الياء لا يناسبها إلا كسر ما قبلها، وهو مضاف، وياء المتكلم المحذوفة للتخفيف ضمير متصل في محل جر بالإضافة.

و«وفّق»: فعل دعاء مبني على السكون، وهو فعل أمر، ولكنه سُمّي دعاءً تأدبًا مع الله، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره «أنت»، والنون للوقاية، والياء ضمير متصل في محل نصب مفعول به.

و«فأعملَ»: الفاء فاء السببية، و«أعملَ» فعل مضارع منصوب بأنْ مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره «أنا»، و«صالحًا» مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

وإن قيل: «وأعملَ»؛ كانت الواو واو المعية، و«أعملَ» فعل مضارع منصوب بأنْ مضمرة وجوبًا بعد واو المعية (السيوطي، 1988، ج2، ص104).

ونحو: «يا رب وفقني فأكملَ بحثي»، أو: «وأكملَ». فـ«أكملَ»: الفاء فاء السببية؛ لأنها مسبوقة بدعاء، وهو «يا رب»، و«أكملَ» فعل مضارع منصوب بأنْ مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة في آخره.

ومثل قوله تعالى: ﴿فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّىٰ يَرَوُا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾ (يونس: 88).

فـ«فلا يؤمنوا»: الفاء فاء السببية، و«لا» حرف نفي، و«يؤمنوا» فعل مضارع منصوب بأنْ مضمرة وجوبًا، وعلامة نصبه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، وواو الجماعة ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل.

- **الثالث – النهي**

النهي هو طلب الكف عن الفعل، مثل: «لا تترك أولادك للشارع فتفسدَ أخلاقهم»، فـ«تفسدَ»: الفاء فاء السببية؛ لأنها مسبوقة بنهي، وهو «لا تترك»، و«تفسدَ» فعل مضارع منصوب بأنْ مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

ومثل قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ (طه: 81).

فـ«الواو» عاطفة، و«لا» ناهية، و«تطغوا» فعل مضارع مجزوم بـ«لا» الناهية، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل، و«فيه» جار ومجرور متعلق بـ«تطغوا». وفـ«يحلَّ»: الفاء فاء السببية، و«يحلَّ» فعل مضارع منصوب بأنْ مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، و«عليكم» جار ومجرور متعلق بـ«يحل»، و«غضبي» فاعل مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل الياء، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وهو مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه.

قال الشاعر:

لا تَنْهَ عن خُلُقٍ وتأتيَ مثلَهُ ** عارٌ عليك إذا فعلتَ عظيمُ

فـ«تأتيَ» فعل مضارع منصوب بأنْ مضمرة وجوبًا بعد واو المعية، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، أو على تقدير: «وتأتيَ».

- **الرابع . الاستفهام**

أما الاستفهام فشرطه ألا يكون بأداة تليها جملة اسمية خبرها جامد؛ فلا يجوز النصب في نحو: «هل أخوك زيد فأكرمُه؟» (المرادي، 1997، ص138).

ولا فرق بين الاستفهام بالحرف، نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ﴾ (الأعراف: 53)، والاستفهام بالاسم، نحو قوله تعالى: ﴿مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾ (البقرة: 245)، ويُقرأ «يضاعف» بالرفع والنصب.

وفي الحديث حكاية عن الله تعالى: «مَن يدعوني فأستجيب له، ومن يستغفرني فأغفر له».

ويكون الاستفهام بالظرف، نحو: «أين بيتك فأزورك؟»، و«متى تسير أرافقك؟»، و«كيف تكون فأصحبك؟» (الاستراباذي، 1993، ج2، ص196).

- **الخامس . العرض**

العرض بفتح العين المهملة، وسكون الراء، وبالضاد المعجمة، وهو طلب غير مؤكّد؛ أي طلب بلين ورفق وسهولة وتلطف. ويدل على العرض بـ«ألا»، نحو: «ألا تحجَّ فيغفرَ الله لك». فـ«يغفرَ» فعل مضارع منصوب بأنْ مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. وهذه الفاء فاء السببية؛ لأنها وقعت في جواب طلب، وهو العرض المدلول عليه بقول: «ألا تحجَّ».

ونحو قول الشاعر:

يا ابنَ الكرامِ ألا تدنو فتبصرَ ما ** قد حدّثوك فما راءٍ كمن سمعا

فـ«يا»: حرف نداء، و«ابن»: منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف، و«الكرام» مضاف إليه، و«ألا»: أداة عرض، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

وفـ«تبصرَ» فعل مضارع منصوب بأنْ مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وفاعل كل من «تدنو» و«تبصرَ» ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره «أنت».

و«ما»: اسم موصول بمعنى «الذي»، مفعول به لـ«تبصرَ»، مبني على السكون في محل نصب. و«قد» حرف تحقيق، و«حدثوك»: «حدث» فعل ماض، وواو الجماعة فاعله، وضمير المخاطب مفعول به أول، ولهذا الفعل مفعول ثانٍ محذوف هو رابط الصلة بالموصول، والتقدير: «الذي حدثوكه»، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

و«فما»: الفاء حرف دال على التعليل، و«ما» نافية، و«راءٍ» مبتدأ، و«كمن سمعا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، و«سمعا» فعل ماض، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره «هو» يعود إلى «من»، المجرورة محلًا بالكاف، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة «من» المجرورة محلًا بالكاف.

ويتبيّن مما سبق أن هذه هي فاء السببية؛ لأنها وقعت في جواب الطلب، والمراد به هنا العرض المدلول عليه بـ«ألا تدنو».

- **السادس – التحضيض**

التحضيض هو الطلب بحثٍّ وإزعاج؛ أي أن يكون الطلب مؤكدًا لا تساهل فيه. ويدل على التحضيض «هلا» و«لولا»، نحو: «هلا تعرفت إلى الله في الرخاء فيتعرفَ إليك في الشدة» (الاستراباذي، 1993، ج2، ص194). فـ«يتعرفَ» فعل مضارع منصوب بأنْ مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

ونحو: «هلا صليت على النبي عشرًا فيصلي عليك الله مئة». فـ«يصلي» فعل مضارع منصوب بأنْ مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

وقال الله تعالى: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ (المنافقون: 10). فـ«أصدقَ» فعل مضارع منصوب بأنْ مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

وقال الشاعر:

لولا تعوجين يا سلمى على دَنِفٍ ** فتُخمدي نارَ وجدٍ كاد يُفنيه

فـ«تُخمدي» فعل مضارع منصوب بأنْ مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية، وعلامة نصبه حذف النون نيابة عن الفتحة؛ لأنه من الأفعال الخمسة، وأصله: «فتخمدينَ». فهذه الفاء سببية؛ لأنها وقعت في جواب التحضيض الذي دل عليه قوله: «لولا تعوجينَ».

- **السابع . التمني**

التمني على قسمين: **الأول: طلب المستحيل:** وهو طلب المستحيل الذي لا يطمع الإنسان في حصوله (ابن هشام الأنصاري، 1998، ج2، ص83)، وذلك نحو قول الشاعر:

ليتَ الكواكبَ تدنو لي فأنظمَها ** عقودَ مدحٍ فما أرضى لكم كَلِمي

فـ«أنظمَ» فعل مضارع منصوب بأنْ مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. وعرفنا أن هذه هي فاء السببية؛ لأنها وقعت في جواب طلب، والمراد به التمني، ودل على هذا التمني «ليت».

وقال الآخر:

ألا ليتَ الشبابَ يعودُ يومًا ** فأخبرَهُ بما فعلَ المشيبُ

فـ«أخبره» فعل مضارع منصوب بأنْ مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

ونحو قول الفقير المعدم: «ليت لي مالًا فأتصدقَ منه». فـ«ليت»: حرف تمنٍّ ونصب، ينصب الاسم ويرفع الخبر، و«لي»: جار ومجرور، واللام حرف جر، والياء ضمير متصل في محل جر باللام، والجار والمجرور شبه جملة متعلق بمحذوف في محل رفع خبر ليت مقدم، و«مالًا» اسمها مؤخر، وهو منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

و«فأتصدقَ»: الفاء فاء السببية، و«أتصدقَ» فعل مضارع منصوب بأنْ مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره «أنا»، و«منه» جار ومجرور متعلق بـ«أتصدقَ».

وإن قيل: «وأتصدقَ»؛ كانت الواو واو المعية، و«أتصدقَ» فعل مضارع منصوب بأنْ مضمرة وجوبًا بعد واو المعية، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره «أنا».

- **الثامن . الترجي**

الترجي هو طلب الأمر المحبوب (ابن هشام الأنصاري، 1998، ج2، ص83)، نحو: «لعلي أراجع الأستاذ فيفهّمني المسألة».

فـ«لعل»: حرف ترجي ونصب، تنصب الاسم وترفع الخبر، والياء ضمير متصل في محل نصب اسمها، و«أراجع» فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم، وعلامة رفعه ضم آخره، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره «أنا»، و«الأستاذ» مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر «لعل».

و«فيفهّمني»: الفاء فاء السببية، و«يفهّمني» فعل مضارع منصوب بأنْ مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره «هو»، والنون للوقاية، والياء ضمير متصل في محل نصب مفعول به أول، و«المسألة» مفعول به ثانٍ منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

وإن قيل: «ويفهمني»؛ كانت الواو واو المعية، و«يفهم» فعل مضارع منصوب بأنْ مضمرة وجوبًا بعد واو المعية.

- **التاسع . النفي**

نحو قوله تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ (فاطر: 36).

فـ«لا» نافية، و«يقضى» فعل مضارع مغير الصيغة، وهو مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر؛ لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالألف.

و«عليهم» جار ومجرور، والجار والمجرور شبه جملة متعلق بواجب الحذف في محل رفع نائب الفاعل.

وفـ«فيموتوا»: الفاء فاء السببية، و«يموتوا» فعل مضارع منصوب بأنْ مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية، وعلامة نصبه حذف النون، وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل.

وإن قيل: «ويموتوا» في غير القرآن، كانت الواو واو المعية، و«يموتوا» فعل مضارع منصوب بأنْ مضمرة وجوبًا بعد واو المعية.

الاستنتاج:

يمكن استنتاج أن فاء السببية من الأدوات النحوية الدقيقة التي تبيّن العلاقة بين الجمل في العربية؛ إذ تدل على أن ما قبلها سبب لما بعدها، ولذلك يأتي المضارع بعدها منصوبًا إذا سبقت بجملة طلب أو نفي، على تقدير «أنْ» مضمرة وجوبًا.

كما يتضح أن نصب المضارع بعدها ليس حكمًا ثابتًا دائمًا، بل يتوقف على المعنى والسياق؛ فقد يكون السياق سياق طلب أو نفي أو استئناف، مما يدل على دقة النظام النحوي العربي وارتباطه بالمعنى قبل الإعراب.

الخلاصة:

يتضح من هذه الفقرة أن النحو العربي لا يعتمد على الشكل وحده، بل يعتمد كذلك على العلاقة المعنوية بين الجمل في تحديد الإعراب، وأن فهم السياق والمعنى يُسهم في تحديد الوظيفة النحوية والعامل المؤثر في الفعل المضارع.

رابعاً: الواو:

هي واو المصاحبة أو المعية، وهي التي تأتي بمعنى «مع»، وتفيد حصول ما قبلها بمصاحبة ما بعدها. وتعمل هذه الواو في نصب الفعل المضارع بالشروط نفسها التي تعمل بها فاء السببية؛ أي: يجب أن يسبقها نفي أو طلب، وقد عُرف النفي، وعُرف أن الطلب ثمانية أشياء.

فمثال وقوع الواو في جواب النفي قول الله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾ (آل عمران: 142).

فـ«يعلم»: فعل مضارع منصوب بأنْ مضمرة وجوبًا بعد واو المعية، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

ومثال وقوعها في جواب الأمر قول الشاعر:

فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُوَ إِنَّ أَنْدَى ** لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ

فـ«أدعوَ»: فعل مضارع منصوب بأنْ مضمرة وجوبًا بعد واو المعية، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على الواو.

ومثال وقوعها في جواب النهي قول أبي الأسود الدؤلي:

لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ ** عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

فـ«تأتيَ»: فعل مضارع منصوب بأنْ مضمرة وجوبًا بعد واو المعية، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على الياء. وهذه الواو التي قبل الفعل «تأتيَ» هي واو المعية؛ لأنها واقعة في جواب طلب، والمراد به هنا النهي، والذي دل على هذا النهي قوله: «لا تنهَ».

ومثال وقوعها في جواب الاستفهام قول الحطيئة:

أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونَ بَيْنِي ** وَبَيْنَكُمُ الْمَوَدَّةُ وَالإِخَاءُ

فـ«يكونَ»: فعل مضارع منصوب بأنْ مضمرة وجوبًا بعد واو المعية، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

الاستنتاج:

واو المعية هي واو تفيد معنى المصاحبة، أي: «مع»، ولا تعمل بنفسها في النصب، وإنما يُنصب الفعل المضارع بعدها بأنْ مضمرة وجوبًا إذا وقعت في جواب الطلب، مثل الأمر والنهي والاستفهام، وكذلك في جواب النفي.

وبذلك يكون الفعل بعدها منصوبًا دلالةً على اجتماع الفعلين في وقت واحد، دون عطف حقيقي بينهما، بل بمعنى المصاحبة.

خامسا: أو

«أو» حرف يأتي لنصب الفعل المضارع، ويُشترط للنصب بها أمران:

- **الأول: أن تكون بمعنى «إلا»**

وذلك إذا كان ما بعدها ينقضي دفعة واحدة، نحو قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾ (آل عمران: 128). فـ«أو»: حرف نصب مبني على السكون، و«يتوبَ»: فعل مضارع منصوب بأنْ مضمرة وجوبًا بعد «أو»، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة (ابن هشام الأنصاري، 1998، ج2، ص89).

ونحو قول الطالب: «لأنتظرنَّ الأستاذَ أو يحضرَ». فـ«أو»: أداة نصب، و«يحضرَ»: فعل مضارع منصوب بأنْ مضمرة وجوبًا بعد «أو»، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. والمعنى: «لأنتظرنَّ المشرفَ إلا أن يحضرَ»، والحضور يحصل دفعة واحدة؛ فلذلك كانت «أو» هنا بمعنى «إلا».

- **الثاني: أن تكون بمعنى «إلى»**

وذلك إذا كان ما بعدها ينقضي شيئًا فشيئًا، نحو: «لألزمنَّك أو تقضيَني حقي». فـ«تقضيَ»: فعل مضارع منصوب بأنْ مضمرة وجوبًا بعد «أو»، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

والمعنى: «لن أفارقك إلى أن تقضيَني حقي».

معاني «أو»:

تتمثل معاني «أو» في النقاط التالية:

1. **الإباحة:** هي أن يختار المخاطب المعطوف أو المعطوف عليه، أو يختارهما معًا، نحو: «اقرأ نحوًا أو صرفًا».
2. **التخيير:** هو أن يقتصر المخاطب على واحد من المتعاطفين، فيختار المعطوف أو المعطوف عليه فقط، دون الجمع بينهما. نحو: «تزوج هندًا أو أختها».
3. **الشك:** هو ألا يكون المتكلم على يقين مما يتعلق بالمعطوف والمعطوف عليه، وهنا لا بد أن تكون الجملة الواقعة قبل «أو» خبرية، نحو: «اطلعت على ثلاثة كتب أو أربعة».
4. **الإبهام:** هو إخفاء الحقيقة عن المخاطب، وعدم الوصول به إلى حكم معين لغرض في نفس المتكلم، نحو: «سأسافر اليوم أو غدًا».
5. **التفصيل:** هو عرض المعطوفات بعد إجمالها عند تقسيمها وبيان أنواعها، نحو: «الفصول أربعة: صيف أو شتاء أو خريف أو ربيع».
6. **بمعنى الواو:** ولا بد هنا من الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه، نحو: «الاستشهاد شرف أو بطولة».
7. **بمعنى «حتى»:** وهي التي تدل على الغاية أو التعليل. فمثال الدالة على الغاية: «أعمل أو أتعبَ»، أي: حتى أتعب، والفعل بعدها منصوب بأنْ مضمرة وجوبًا. ومثال الدالة على التعليل: «أقرأ أو أستفيدَ»، أي: حتى أستفيد، والفعل بعدها منصوب بأنْ مضمرة وجوبًا. والعلامة الدالة على الغاية أو التعليل هي صحة وضع «حتى» موضع «أو».
8. **بمعنى «إلا»:** الدالة على الاستثناء، نحو: «يفوز المجتهد أو يهملَ»، أي: إلا أن يهمل. وعلامة «أو» هنا عدم صلاحية وضع «حتى» موضعها، والفعل بعدها منصوب بأنْ مضمرة وجوبًا (ابن عبد النور، ص84–86).

الاستنتاج:

تتعدد معاني «أو» بحسب السياق، فهي ليست حرفًا ثابت الدلالة، بل تُفهم دلالتها من خلال السياق والجملة التي ترد فيها. فقد تدل على الإباحة، أو التخيير، أو الشك، أو الإبهام، أو التفصيل، كما قد تأتي بمعنى الواو للجمع، أو بمعنى «حتى» للغاية والتعليل، أو بمعنى «إلا» للاستثناء.

والخلاصة أن معنى «أو» يتحدد بالسياق اللغوي، ولا يمكن تحديد دلالتها بصورة مستقلة عن الجملة التي ترد فيها.

آراء النحاة في مسألة «أو»:

ذهب الكوفيون إلى أن «أو» تكون بمعنى الواو، وبمعنى «بل». **وحجتهم** أنهم قالوا: إنما قلنا ذلك؛ لأنه قد جاء ذلك كثيرًا في كتاب الله تعالى وكلام العرب. قال الله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ (الصافات: 147). فقيل في التفسير: إنها بمعنى «بل»، أي: بل يزيدون، وقيل: إنها بمعنى الواو، أي: ويزيدون.

ثم قال الشاعر:

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْنَقِ الضُّحَى ** وَصُورَتِهَا أَوْ أَنْتِ فِي الْعَيْنِ أَمْلَحُ

أراد «بل».

وقال تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا كَانَ لَكُمْ جَزَاءً وَكَانَ سَعْيُكُم مَّشْكُورًا﴾، ويُستشهد في هذا الباب بما ورد من استعمال «أو» بمعنى الواو في بعض القراءات والشواهد.

وقال النابغة:

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا ** إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ

أي: ونصفه.

والشواهد على هذا النحو من كتاب الله تعالى وكلام العرب أكثر من أن تُحصى.

وذهب البصريون إلى أنها لا تكون بمعنى الواو، ولا بمعنى «بل». وحجتهم أن الأصل في «أو» أن تكون لأحد الشيئين على الإبهام، بخلاف الواو و«بل»؛ لأن الواو معناها الجمع بين الشيئين، و«بل» معناها الإضراب، وكلاهما مخالف لمعنى «أو».

والأصل في كل حرف أن لا يدل إلا على ما وضع له، وألا يدل على معنى حرف آخر؛ فتمسكنا بالأصل، ومن تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل، ومن عدل عن الأصل بقي مرتهنًا بإقامة الدليل، ولا دليل لهم يدل على صحة ما ادعوه (الأنباري، 1988، ج2، ص134).

الاستنتاج:

يتبين من هذا الخلاف أن مسألة «أو» عند النحاة تدور بين اتجاهين:

- **الكوفيون:** توسعوا في دلالة «أو»، فجعلوها قد تخرج عن معناها الأصلي إلى معنى "**الواو أو بل**"، اعتمادًا على الاستعمال القرآني والشعري.
- **البصريون:** التزموا بالأصل اللغوي، فحصروا «أو» في معانيها الأصلية، ورفضوا إسناد معاني غيرها إليها إلا بتأويل، حفاظًا على استقلال دلالة الحروف.

الخلاصة:

يعكس هذا الخلاف منهجين في التعامل مع اللغة؛ أولهما منهج وصفي استقرائي واسع عند الكوفيين، والآخر منهج تقعيدي محافظ على الأصل عند البصريين.

الخاتمة:

يتبين من خلال هذا البحث أن العلاقة بين المعنى والبنية النحوية في العربية علاقة وثيقة لا يمكن فصلها؛ إذ يظهر أثر الدلالة جليًا في توجيه العمل النحوي وتحديد العامل في نصب الفعل المضارع بعد الأدوات المختلفة.

كما يتضح أن الخلاف بين النحاة، ولا سيما بين البصريين والكوفيين، لم يكن خلافًا في أصل الحكم فحسب، وإنما كان خلافًا في تفسير آلية العمل وتعليل الظاهرة النحوية.

وقد أظهر التحليل أن البصريين يميلون إلى ضبط القاعدة النحوية وفق أصول قياسية تعتمد على تقدير «أنْ» المضمرة، في حين أن الكوفيين يميلون إلى توسيع مفهوم العمل النحوي بناءً على الاستعمال والسياق والمعنى.

النتائج:

1- يتضح أن المعنى عنصر أساسي في توجيه الحكم النحوي في باب نواصب الفعل المضارع.
2- اتفق النحاة على نصب المضارع بعد لام الجحود، وحتى، وفاء السببية، وواو المعية، واختلفوا في العامل.
3- ذهب البصريون إلى أن العامل هو «أنْ» المضمرة، بينما نسب الكوفيون العمل إلى الحروف نفسها.
4- تعدد معاني الأدوات النحوية، مثل «حتى» و«أو» والفاء، يؤكد مرونة الدلالة في العربية.
5- يظهر أن الخلاف النحوي في هذه المسائل خلاف تعليلي لا يمس أصل القاعدة.
6- يثبت البحث أن السياق هو المحدد الرئيس لتوجيه الإعراب في كثير من المواضع.

التوصيات:

1- ضرورة تعميق دراسة العلاقة بين الدلالة النحوية والإعراب في الدراسات الجامعية.

2- الاهتمام بالمنهج المقارن بين البصريين والكوفيين في تدريس النحو العربي.

3- تدريب الطلبة على تحليل التراكيب النحوية وفق السياق، لا وفق القاعدة المجردة فقط.

4- توسيع الدراسات التطبيقية على النصوص القرآنية والشعرية؛ لبيان أثر المعنى في الإعراب.

قائمة المصادر والمراجع:

أولًا . القرآن الكريم

ثانيًا . الكتب المنشورة

1. ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري. (1988). الأصول في النحو. تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط. 2. بيروت: مؤسسة الرسالة.

2. ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله. (1990). شرح التسهيل. تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، ط. 1. القاهرة: دار هجر.

3. ابن هشام الأنصاري، جمال الدين عبد الله بن يوسف. (1998). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. القاهرة: مطبعة المدني.

4. ابن هشام الأنصاري، جمال الدين عبد الله بن يوسف. (2001). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي. بيروت: دار الكتب العلمية.

5. الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن. (1998). شرح كافية ابن الحاجب. تحقيق: إميل بديع يعقوب، ط. 1. بيروت: دار الكتب العلمية.

6. الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد. (1988). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: المكتبة العصرية.

7. الدسوقي. (د.ت.). حاشية الدسوقي على مغني اللبيب. تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد. القاهرة: المكتبة التوفيقية.

8. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. (1418/1988هـ). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. تحقيق: أحمد شمس الدين. بيروت: دار الكتب العلمية.

9. الشاوي، أبو زكريا يحيى بن محمد. (2001). المحاكمات بين أبي حيان وابن عطية والزمخشري. تحقيق: محمد عثمان، ط. 9. بيروت: دار الكتب العلمية.

10. العلايلي، عبد الله. (د.ت.). الفتوحات القدسية في شرح المقدمة الآجرومية. القاهرة: مطبعة المدني.

11. المالقي، أحمد بن عبد النور. (د.ت.). رصف المباني في شرح حروف المعاني. تحقيق: أحمد محمد الخراط. دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية.

12. المرادي، بدر الدين حسن بن قاسم. (1997). الجنى الداني في حروف المعاني. تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط. 3. بيروت: دار الآفاق الجديدة.

13. المرادي، بدر الدين حسن بن قاسم. (2001). توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط. 1. بيروت: دار الفكر.